Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

لقد قسم علماء البلاغة الأقدمون الألفاظ إلى حقيقة ومجاز مفترضين أن هناك واضعا أوّل قد وضع الألفاظ لمعانٍ معينة، فإذا استعملت هذه الألفاظ فى معان أخرى غير ما وضع أولا خرجت من حقيقتها إلى المجاز، كما جاء فى «شروح التلخيص»: إن الحقيقة هى الدلالة الأصلية لِلَفْظٍ من الألفاظ فإذا استُعملت فى معان أخرى غير ما وضع أولا خرجت عن حقيقتها إلى المجاز الذى به غُيِّرَ المعنى الأصلى الموضوع له فى أصل اللغة.

وينقل السيوطى عمّن لقبه «بالإمام وأتباعه» قوله : «المجاز خلاف الأصل : لأنه يتوقف على «الوضع الأول والمناسبة والنقل» وهى أمور ثلاثة ، والحقيقة على «الوضع» وهو أحد الثلاثة فكان أكثر [1] » .

وعلى الرغم من ذلك فإن علماءنا الأقدمين – ومنهم البلاغيون – قد اختلفوا تماما فى تقسيم ألفاظ اللغة بين الحقيقة والمجاز والانحياز الحاسم إلى احد الجانبين أو الأخذ بكليهما ، بل قد اختلقوا أيضا فى دلائل الفرق بينهما فى حديث طويل ليس هنا مجال ذكره .

والسبب فى هذا الاختلاف والاضطراب يعود إلى أن فهم الحقيقة والمجاز لديهم قد قام على أسس هى :

١- افتراض الواضع الأوّل للغة ، أو بعبارة أخرى : افتراض التوقيف فى نشأتها، سواء أكان ذلك المنشيء هو الله أو الأنبياء ، كما هو واضح فى تحديد المعنى السابق لكل من الحقيقة والمجاز .

٢- اعتبار اللغة عصرا واحدا فى تحديد دلالة الألفاظ والاستشهاد بها .

٣- إغفال العنصر الاجتماعى فى تحديد مدلولات الألفاظ ، للتفريق بين الحقيقة والمجاز .

وببيان هذه الأمور الثلاثة – لاغير – من وجهة النظر اللغوية الحديثة تتضح الأخطاء المنهجية فى دراسة الحقيقة والمجاز لدى البلاغيين خاصة والأقدمين عامة ، كما يتضح أيضا ما نزعمه من وجوب دراستهما فى علم اللغة لا فى البلاغة .

---

(١) المزهر فى علوم اللغة جـ ١ صـ ٣٦١ .